الأردن: الانتخابات تُنشط المال السياسي

عمان ـ **زيد الدبيسية**

مع قرب الانتخابات البرلمانية في الأردن المقررة في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بدأ المال السياسي ينشط في مختلف الدوائر الانتخابية، فيما تشدد الهيئة المستقلة للانتخاب إجراءات الرقابة والمتابعة الميدانية للحد من تلك الممارسات.
وقد جرم قانون الانتخاب أي ممارسات من قبل المرشحين للانتخابات والناخبين تنطوي على تقديم ما يوصف بـ«المال الأسود» بأي شكل من الأشكال .
وقال المتحدث باسم الهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني في تصريح لـ«العربي الجديد» إن «الهيئة تنظر حالياً في العديد من البلاغات الواردة إليها بشأن تقديم بعض المرشحين مالاً سياسياً أسود لكسب أصوات الناخبين، حيث يتم التحقق وإحالة الصحيحة منها إلى القضاء».
وأضاف المومني أنه « تم حتى الآن إحالة 3 قضايا الى المدعي العام، بعدم التحقق من البلاغات المقدمة بشأنها، حيث تفرض الهيئة رقابة مشددة على مجريات العملية الانتخابية في الدوائر كافة ومتابعة مدى الالتزام بأحكام القانون».
ووفقا للمادة 20 من قانون الانتخابات يحظر على أي مرشح أن يقدّم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة غيره بما في ذلك شراء الأصوات.
كما يحظر القانون على أي شخص أن يطلب مثل تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد بها من أي مرشح.
ولضبط العملية الانتخابية والتصدي للمال الأسود، قال الناطق الإعلامي باسم الهيئة المستقلة للانتخاب أن القانون ألزم كل قائمة انتخابية بفتح حساب بنكي مشترك لمتابعة الأمور بتفاصيلها كافة بما في ذلك الحملات الانتخابية والإنفاق عليها.
ويتم فتح حساب بنكي بأسماء المرشحين لغايات موارد وأوجه الصرف على الحملة الانتخابية ترصد فيه المبالغ المخصصة للحملة ويتم الإنفاق منه على الأوجه المحددة في نموذج الإفصاح المعد لهذه الغاية، ويغلق الحساب بانتهاء العملية الانتخابية. وقال المومني إن «قانون الانتخاب تضمن عقوبات بحق المتعاملين بالمال الأسود وأي ممارسات تؤثر في خيارات الناخبين واستمالتهم للانتخاب».
وبموجب قانون الانتخاب يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات كل من أعطى ناخبا مباشرة أو بصورة غير مباشرة أو أقرضه أو عرض عليه أو تعهد بأن يعطيه مبلغاً من المال أو منفعة أو أي مقابل آخر من أجل حمله على الاقتراع على وجه خاص أو الامتناع عن الاقتراع أو للتأثير في غيره للاقتراع أو الامتناع عن الاقتراع. كما يعاقب بهذه العقوبة كل من قبل أو طلب مباشرة أو بصورة غير مباشرة مبلغاً من المال أو قرضاً أو منفعة أو أي مقابل آخر لنفسه أو لغيره بقصد أن يقترع على وجه خاص أو أن يمتنع عن الاقتراع أو ليؤثر في غيره للاقتراع أو للامتناع عن الاقتراع.
وبحسب مراقبين فإن المال السياسي، بات سيد الموقف في العديد من الدوائر الانتخابية، حيث يستخدم بعض المرشحين المال لشراء الأصوات وتغيير اتجاهات الناخبين، مشيرين إلى أن هذا المال نشط حتى في الانتخابات التمهيدية التي تجريها بعض العشائر والمناطق لفرز مرشح يمثلها في الانتخابات النيابية، وقد تمكن البعض من الحصول على غالبية أصوات قاعدته الانتخابية الصغيرة في الانتخابات الداخلية الخاصة بعدد من العشائر والمناطق والتي تجري منذ أسابيع.

(Getty)

تدفق استثماري نحو الصين

قفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الصين بنسبة 18,7% على أساس سنوي في أغسطس/آب الماضي، مسجلة 84,13 مليار يوان (12,3 مليار دولار)، وفق بيانات صادرة عن وزارة التجارة. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 619,78 مليار يوان، بارتفاع 2,6% على أساس سنوي، بحسب البيانات التي أوردتها وكالة شينخوا، أمس السبت. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في صناعة الخدمات 476,61 مليار يوان، بزيادة 12,1% على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الماضية، بينما ارتفع في قطاع الخدمات فائقة التكنولوجيا بنسبة 28,2%. وزاد حجم الاستثمار من هولندا بنسبة 73,6%، وبريطانيا 17,2%، بحسب البيانات.

العملة الإيرانية تتراجع لأدنى مستوى

طهران ـ **العربي الجديد**

تراجعت العملة الإيرانية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق مقابل الدولار، لتصل نسبة هبوطها منذ يونيو/ حزيران الماضي إلى 31%، بسبب تشديد الولايات المتحدة العقوبات، التي أعادت فرضها بعد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي في الثامن من مايو/ أيار 2018.
ووصل سعر صرف الدولار إلى 262 ألف ريال إيراني، أمس السبت، مقابل 256 ألف ريال يوم الخميس، بينما كان سعر العملة الأميركية في أواخر يونيو/ حزيران 200 ألف ريال، وفق وكالة أسوشييتد برس.
يشار إلى أن سعر صرف الدولار وقت إبرام اتفاق طهران النووي عام 2015 مع القوى العالمية 32 ألف ريال. وسبّبت العقوبات الأميركية انخفاضاً حاداً في صادرات النفط الإيرانية، مصدر الدخل الرئيسي للبلاد. وقال رئيس البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي، يوم الجمعة الماضي، إن الحكومة تبذل جهدها للسيطرة على الوضع في سوق العملات.
وحذّر مسؤولون إيرانيون منذ شهور، المصدّرين من إعادة أرباحهم الأجنبية من الخارج أو مواجهة إلغاء تراخيص التصدير الخاصة بهم. كذلك حذر البنك المركزي من أنه سينشر أسماء المخالفين. وأفاد البنك في يونيو/ حزيران، بأن الشركات الإيرانية تصدّر أكثر من 40 مليار دولار من المنتجات غير النفطية سنوياً، وقال المسؤولون إن نحو 50% منها لا يزال في الخارج.
في السياق، قال المدير العام لمكتب الدول العربية والأفريقية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية، فرهاد بيلتن، إن قيمة صادرات إيران من السلع غير النفطية إلى الدول العربية خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من العام الإيراني الحالي (بدأ في 21 مارس/ آذار) بلغت 2,5 مليار دولار. وقال بيلتن، وفق وكالة «إرنا» أمس، إن الدول العربية التي صُدِّرَت سلع وبضائع غير نفطية إليها، هي العراق والإمارات وسلطنة عُمان والكويت وسورية وقطر والأردن ولبنان والبحرين.
وأضاف أن العراق تبوأ الصدارة خلال هذه الفترة في استيراد السلع غير النفطية الإيرانية بقيمة 1,83 مليار دولار، تليه الإمارات بقيمة 310 ملايين دولار، وسلطنة عُمان بـ110 ملايين دولار، والكويت بـ58 مليون دولار، وسورية بـ56 مليون دولار، وقطر بـ45 مليون دولار. وبلغ حجم التجارة الخارجية الإيرانية خلال هذه الفترة نحو 24,6 مليار دولار، منها 10,9 مليارات دولار للصادرات و13,7 مليار دولار للواردات.

أخبار

موديز تخفض تصنيف تركيا

خفضت وكالة موديز العالمية، التصنيف الائتماني لتركيا من « بي 1» إلى «بي 2»، قائلة إن نقاط الضعف الخارجية للبلاد ستتسبب على الأرجح في أزمة في ميزان المدفوعات وإن مصداتها المالية آخذة في التناقص.
وقالت موديز، في بيان: «مع

تزايد المخاطر التي تهدد الوضع الائتماني لتركيا، يبدو أن مؤسسات البلاد لا تنوي أو لا تقدر على التعامل بشكل فعال مع هذه التحديات». وأظهرت بيانات من وزارة التجارة أن العجز التجاري التركي قفز 170% إلى 6,31 مليارات دولار في أغسطس/ آب، إذ جعلت انخفاضات غير مسبوقة في قيمة الليرة المواطنين يهرعون إلى شراء الذهب وعلى خلفية مخاوف حيال نضوب عملات الاحتياطيات الأجنبية.
وقالت موديز، وفق وكالة رويترز، إن احتياطيات تركيا تتجه نحو النزول منذ سنوات، لكنها الآن عند مستوى هو الأقل في عقود كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بسبب محاولات البنك المركزي غير الناجحة للحفاظ على تماسك الليرة منذ بداية 2020.
وأبقت موديز على النظرة المستقبلية للبلاد عند سلبية، عازية ذلك إلى زيادة مستويات المخاطر الجيوسياسية التي قد تسرع وتيرة أي أزمة.

إصلاح ناقلة نفط

نجح غواصو البحرية السريلانكية في سد مكان تسرب الديزل من المحرك المتضرر لناقلة نفط تعرضت لحريق، ما تسبب في الأيام الأخيرة بتلوث على امتداد كيلومترين في المحيط الهندي.
وتمت السيطرة على الحريق الذي اندلع في الثالث من سبتمبر/ أيلول، على متن السفينة «نيو دايموند» بعد عدة أيام، لكن المحرك التالف استمر في تسريب الديزل.
وأشارت البحرية السريلانكية، أمس السبت، وفق وكالة فرانس برس، إلى عدم حدوث تسرب نفطي من حمولة السفينة، المتواجدة على بعد حوالى 90 كيلومترا من سواحل سريلانكا الشرقية. كذلك، تمكن الغواصون من سد فجوة تدخل منها المياه على الجانب الآخر من السفينة.

برلين تحذّر لندن من تداعيات بريكست

حذر وزير المال الألماني، أولاف شولتز، من أن بريطانيا ستتحمل العبء الأكبر من تداعيات عدم التوصل إلى اتفاق في المحادثات التجارية لمرحلة ما بعد بريكست.
وارتفعت حدة السجال بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بشأن المحادثات التجارية مذ قررت لندن العودة عن الاتفاق الذي توصلت إليه مع التكتل بشأن بريكست من خلال قانون جديد أقرته.

هال وناس

مأزق ديون الأسر

الحكومة التونسية تسعى لتسوية بعد تزايد التعثر

اضحت ديون الاسر في تونس مثار قلق للحكومة، بعد تزايد حالات التعثر، الامر الذي يدفعها نحو اجراء تسويات عبر قانون جديد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

فاقمت جائحة فيروس كورونا الجديد من أزمة ديون الأسر في تونس، التي زادت معدلات البطالة وفقدان الوظائف، بينما ظلت هذه الديون لسنوات ماضية مثار قلق واسع لدى البنوك والحكومة، في ظل ارتفاع حالات التعثر عن السداد، ما دعا إلى تحركات حكومية عبر طرح مشروع قانون يسمح بتسوية الديون.

وتظهر بيانات رسمية أن نحو نصف مليون أسرة تدور في دوامة الاستدانة المستمرة، بينما يرمي مشروع القانون الذي اطلعت عليه «العربي الجديد» إلى مساعدة الأشخاص الطبيعيين الذين يعانون تداينا مفرطا تجاه البنوك وعجزوا عن تسديد الالتزامات المستحقة عليهم، شريطة ألا تكون هذه الديون لها طبيعة مهنية، مع تقديم المدين ما يثبت عجزه عن السداد.

وبحسب مشروع القانون، يتم الاتفاق على برنامج التسوية الرضائية بين المدين والدائن والتي تصل إلى 60% من إجمالي الديون. ويتزامن طرح الحكومة مشروع قانون التداين المفرط للعائلات مع فقدان نحو 270 ألف تونسي وظائفهم عقب جائحة كورونا وارتفاع نسبة البطالة في الربع الثاني من العام الجاري إلى 18% مقابل 15% بداية العام.

وقال طارق بن جازية، الكاتب العام لمرصد الخدمات المالية (جمعية مستقلة) إن هناك حاجة ضرورية إلى مثل هذه القوانين، بعد تدهور الوضع المالي للأسر جراء الجائحة الصحية والتوقعات السائدة بزيادة أعداد غير القادرين عن دفع ديونهم المستحقة للبنوك. وأضاف بن جازية لـ«العربي الجديد» أن دراسة أجراها مرصد الخدمات المالية رجّحت ارتفاع نسبة الفقر في تونس إلى 21% نهاية العام الحالي مقابل 15,2% في الربع الأول من 2020، كما رجّحت نزول الطبقة الوسطى في تونس إلى ما دون الـ 50% من مجموع السكان مقابل 67% حالياً.

وتابع أن هذه العوامل مجتمعة تُربك قدرة الأسر على تحمل ديونها، ولا سيما من فقدت مواطن شغلها (الوظائف)، مشدداً على أهمية طرح القانون سريعاً للنقاش في البرلمان من أجل إنقاذ العائلات المهددة بفقدان مواردها أو ممتلكاتها جراء عدم قدرتها على السداد. وأكد الكاتب العام لمرصد الخدمات المالية أنّ مشروع القانون

> 270 ألف تونسي فقدوا وظائفهم عقب جائحة كورونا

سيعود بالفائدة أيضاً على المصارف، بما يساهم في تقليص قيمة الديون المصنفة (غير المستخلصة) أو التي دخل أصحابها طور التقاضي.

وبلغت قيمة ديون الأفراد المصنفة لدى البنوك نحو 1,024 مليار دينار (372 مليون دولار) خلال العام الماضي 2019، مقابل 981 مليون دينار في 2018 ونحو 885 مليون دينار في العام السابق عليه، وفق آخر بيانات رسمية للبنك المركزي التونسي.

وتكشف الزيادة في حجم ديون الأفراد المصنفة من عام إلى آخر حقيقة الصعوبات المالية التي تواجهها الأسر، ما يزجّ ببعضهم إلى دوائر القضاء وإجراءات الحجز على الممتلكات أو المرتبات من قبل البنوك لتحصيل الديون.

وفي تصنيف للقروض المتعثرة، التي كشف عنها البنك المركزي، تحتل قروض تهيئة المساكن المرتبة الأولى، تليها قروض الاستهلاك، ثم قروض اقتناء المساكن الجديدة. ووفق آخر بحث قام به المعهد الوطني للاستهلاك في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 حول التداين الأسري، يتضح أن المواطن أصبح يعيش نمطاً استهلاكياً متصاعداً لا يتماشى ومستوى الأجور والمداخيل عموماً، وهو ما جعل نسبة القروض على المستوى الوطني تنمو سنوياً، وادى إلى اختلال التوازن بين المنظومة الاستهلاكية والقدرة الشرائية.

وقفزت ديون الأفراد والأسر بنسبة 120% بين ديسمبر/ كانون الأول 2010 وسبتمبر/ أيلول 2018، بحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي.

واعتبر محمد منصف الشريف، الخبير الاقتصادي، أن ارتفاع قروض الاستهلاك نتيجة حتمية للعوامل الاقتصادية المتمثلة في تدهور القدرة الشرائية منذ 2011، وارتفاع مستويات الأسعار، مشيراً إلى أن نحو 500 ألف أسرة في حالة سداد للديون على المدى المتوسط والطويل، وفق البيانات الرسمية، وهو ما يؤثر مباشرة على قدرتها الشرائية وعلى تطوير مستوى العيش.

وقال الشريف لـ«العربي الجديد» إن وضعيات التداين المفرط مرشحة للتزايد في ظل الأزمة الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا، بما يؤكد أهمية إصدار قانون يعالج هذه المشكلة.

ووفق بيانات حديثة صادرة عن المعهد الوطني للاستهلاك، فإن الأسر المديونة تخصص نحو 43% من أجورها لسداد الديون، وقد ترتفع هذه النسبة لدى بعض الأسر إلى 60%، لافتةً إلى أن 70% من الأسر لها مصدر وحيد للتداين و20% لها مصدران و10% 3 مصادر فما فوق، وأن الأسر التي تتكوّن من 4 إلى 5 أفراد تمثل 59% من الأسر المقترضة، مع تمركز 60% من هذه الأسر في إقليم تونس الكبرى (يضم ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة) شمال البلاد.

مساعدات للأسر منخفضة الدخل خلال جائحة كورونا (فرانس برس)

موارد

إيرادات المنافذ العراقية تقفز للضعف

بغداد ـ **زيد سالم**

كشف مسؤولون وأعضاء في مجلس النواب العراقي، أن إيرادات المنافذ الحدودية سجلت زيادة كبيرة لتصل إلى نحو الضعف، منذ إقرار حكومة مصطفى الكاظمي، خطة أمنية تهدف إلى تقويض نفوذ المليشيات والفصائل المسلحة والعشائر المسيطرة على هذه المنافذ، وتحديداً في مدن جنوب البلاد ووضعها تحت سيطرة الجيش العراقي. ويرتبط العراق عبر 24 منفذاً حدودياً برياً وبحرياً مع الدول الست المجاورة له، وهي الكويت، السعودية، الأردن، سورية، تركيا، وإيران، إلا أن الفساد وضعف سيطرة الدولة على المنافذ حالا دون أن يبلغ العراق المستوى المقبول من إيرادات تلك المنافذ، والتي قال خبراء اقتصاد إن من المفترض وصولها إلى 13 مليار دولار سنوياً. وقال مسؤول قريب من مكتب رئيس الوزراء، إن «الحملة الأمنية التي قادها رئيس الوزراء بالتنسيق مع جهاز مكافحة الإرهاب والجيش، أتت بفائدة كبيرة على مستوى مدخولات العراق المالية من المنافذ». وأضاف المسؤول: «الحكومة على علم بحجم الفساد في المنافذ الحدودية وهيئة الجمارك، ولكنها تعمل على عدم التصادم مع الجهات الحزبية والمسلحة النافذة في المنافذ»، مؤكداً أن «الكاظمي يتجه نحو المزيد من تضييق الخناق على الجهات الفاسدة في دوائر الضرائب والمنافذ، ولا سيما بعد أن تبيّن حجم الإرهاق المالي لدى العراق بسبب الاعتماد شبه الكامل على النفط».

ووفق هيئة المنافذ الحدودية، تم تحقيق إيرادات بأكثر من 107 مليارات دينار (حوالي 90 مليون دولار)، من المنافذ الحدودية لشهر أغسطس/ آب الماضي، وهو ما يعادل ضعف المبلغ المحصل خلال نفس الشهر من العام الماضي 2019.

وأكدت الهيئة في بيان لها أنها «تسعى إلى

> يُفترض وصول حصيلة الإيرادات الحدودية إلى 13 مليار دولار سنويا

المضي في تعظيم إيرادات الدولة لتخطي الأزمة المالية التي يمر بها العراق، وفرض هيبة الدولة وتوفير بيئة آمنة للعاملين في المنافذ الحدودية».

إلا أن عضو اللجنة المالية في البرلمان، أحمد الصفار، أكد أنه رغم زيادة حصيلة الإيرادات من المنافذ للضعف مقارنة بالمستويات السابقة، إلا أنها لا تزال أقل بنحو 50% عن المبالغ الحقيقية الواجب تحصيلها، خاصة في ظل حجم التبادل التجاري بين العراق ودول الجوار. وكان رئيس هيئة المنافذ الحدودية، كاظم العقابي، قد قال في تصريحات صحافية مؤخراً، إن «العراق يخسر المليارات شهرياً بسبب فساد المنافذ، وبالأخص ميناء أم قصر في البصرة (جنوب)»، فيما دعت لجنة الأمن في البرلمان إلى إبعاد المليشيات عن تلك المنافذ، وإنهاء سلطة المسلحين والخارجين عن القانون على دوائر الدولة.

لكن عضو مجلس النواب باسم خشان، اعتبر في تصريح خاص أن «الحكومة لا تقدر على مواجهة العصابات التي تسيطر على المنافذ الحدودية، وتحديداً الجنوبية المرتبطة بإيران».

إنشاءات

3 مليارات دولار لقطر من العقارات

الدوحة ـ **العربي الجديد**

سجّلت حركة التداول العقاري في قطر، صعودا تجاوز 600 مليون ريال (164,8 مليون دولار)، خلال النصف الأول من العام الجاري، رغم التحديات التي واجهتها السوق منذ مطلع العام الحالي، مع انتشار وباء كورونا وما فرضته الإجراءات الاحترازية من إغلاقات. ووصلت مبيعات العقارات في بنهاية يونيو/ حزيران الماضي إلى نحو 11,4 مليار ريال (3,13 مليارات دولار)، مقابل 10,8 مليارات ريال، خلال نفس الفترة من العام الماضي، وفق تقرير متخصص صادر عن شركة إزدان، احد أكبر الشركات العقارية في الدولة.

وأشار التقرير، الذي يستند إلى بيانات رسمية، إلى استمرارية المؤشر في الصعود مع بداية النصف الثاني من العام الحالي، مع تخفيف القيود الاحترازية لمواجهة كورونا، إذ سجلت التداولات نحو 2,8 مليار ريال خلال يوليو/ تموز الماضي.

كما توقع التقرير الأسبوعي لشركة الأصحّ للمشاريع العقارية، الصادر، أمس السبت، أن تشهد السوق تحسناً في عمليات البيع والشراء والإيجار خلال العام المقبل 2021، لافتا إلى أن ذلك يعتمد على متابعة تنفيذ مشاريع رئيسية، منها مشاريع شبكة السكك الحديدية والبنية التحتية وما يتصل بمشاريع بطولة كأس العالم لكرة القدم «مونديال 2022».

ووفق التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن النسبة الأكبر من إنفاق الدولة، ستركز على استكمال المشاريع الكبرى في القطاعات الرئيسية، بالإضافة إلى استمرار العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية. وأشار إلى أن جزءا مهما من إنفاق الحكومة، سيركز على تخصيص الموارد المالية لتطوير القسائم السكنية المخصصة للمواطنين، ومشاريع الأمن الغذائي والقطاع السياحي وتطوير البنية التحتية في المناطق الاقتصادية والحرة، مؤكدا أن القطاع العقاري سيستفيد من الإنفاق على تلك المشاريع بشكل كبير مما سيدعم نموه بشكل إيجابي. وأكد تقرير الأصحّ أن المطورين العقاريين يعملون الآن على تنفيذ مشاريع سكنية بتشطيبات عالية ومجهزة بوسائل الترفيه، بهدف المحافظة على الاستمرارية في العمل.

الداوالات العقارية تواصل الصعود (Getty)

ويبلغ حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل خلال الفترة من 30 أغسطس/ آب الماضي حتى الثالث من سبتمبر/ أيلول الجاري، حوالي 410,35 ملايين ريال (112,7 مليون دولار). وشملت قائمة العقارات المتداولة بالبيع، أراضي فضاء ومساكن وعمارات سكنية ومباني متعددة الاستخدام.

تحقيق

ترك الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز، الدولة وقف تحقيقات رسمية وتصريحات مسؤولين، على حافة الانهيار الاقتصادي، حيث تتكشف حجم الخسائر التي خلفتها صفقات واتفاقيات استثمارية مشبوهة

اتفاقيات مشبوهة وإفلاسات

خسائر الاقتصاد الموريتاني تحاكم ولد عبد العزيز

نواكشوط ـ **سكينة ابراهيم**

جاء الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز، رافعاً شعار مكافحة الفساد في بداية حكمه، ووعد بوقف الفوضى ونهب المال العام والمحسوبية، إلا أن فترة حكمه التي امتدت لعشر سنوات، شهدت فساداً مستشرياً كشفته صفقات واتفاقيات عديدة لم تراع مصلحة البلاد، وفق تحقيقات رسمية، ما سبّب إفلاس شركات عمومية، وضياع مقدرات البلد، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع المديونية الخارجية بشكل كبير تجاوزت 100% من الناتج الإجمالي الداخلي، بعد أن استفادت الدولة من إعفاء للديون الخارجية في عام 2008 قبيل الانقلاب الذي جاء بولد عبد العزيز إلى السلطة.

ورغم القروض الكبيرة التي حصل عليها النظام السابق، إلا أن ذلك لم ينعكس على الاقتصاد، ولا على الظروف المعيشية للسكان، كذلك فإن العملة المحلية «الأوقية» فقدت ما يزيد على 40% من قيمتها خلال عشرية ولد عبد العزيز التي امتدت من 2009 حتى 2019.

وشهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً على المؤشرات الدولية كافة، لتتوج فترة حكمه بحصول موريتانيا على المرتبة قبل الأخيرة حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي، الذي يصدره معهد «ليجاتوم» البريطاني، حيث حلت في الدرجة الـ 149.

واتهمت منظمة «شاربا» الفرنسية، المختصة في مكافحة الجرائم الاقتصادية، في تقرير لها نهاية 2017 نظام ولد عبد العزيز برعاية الفساد، مشيرة إلى أن فترة حكمه شهدت ما سمّته «الانتشار الوبائي للرشوة والفساد في موريتانيا».

واتهمت المعارضة الموريتانية ولد عبد العزيز بالفساد والأحادية في التسيير، وبالسير باقتصاد البلد نحو الانهيار، وطالبت بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في فترة حكمه بعد مغادرته للسلطة، لتُحيل اللجنة، قبل بضعة أسابيع، تقريرها على وزير العدل الذي أحاله بدوره على القضاء، وبدأ التحقيق الابتدائي في جميع الملفات، حيث استدعت شرطة الجرائم الاقتصادية من شملهم التقرير من وزراء سابقين ومسؤولين سامين في نظام ولد عبد العزيز، الذي أوقف هو الآخر، والتحقيق معه من طرف شرطة الجرائم الاقتصادية، لثلاث مرات الشهر الماضي، اعتُقل في إحداها لمدة أسبوع.

> 5,9
> وصلت الشركة الموريتانية للكهرباء الى حافة الانهيار، بعد ان بلغت ديونها خلال فترة حكم ولد عبد العزيز 5,9 مليارات اوقية فيما تجاوزت خسائرها المتراكمة 2,7 مليار اوقية (75 مليون دولار)، وفق البيانات الرسمية.

إحالة 12 ملفاً على القضاء

وقال نائب رئيس لجنة التحقيق البرلمانية، الصوفي ولد الشيباني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن جميع الملفات التي شملها تحقيق اللجنة والتي بلغ عددها 12 ملفاً، احتوت على خروقات، وأحيلت جميعاً على القضاء، باستثناء ملف واحد، سجلت فيه مخالفات ذات صبغة إدارية، جرت المطالبة بمعاقبة مسبّبيها، وهو صندوق العائدات النفطية. وكشف تقرير اللجنة البرلمانية عن أن الصفقات التي تمت خلال فترة حكم الرئيس السابق شهدت خرق الكثير من القوانين واللوائح التنظيمية، وأوصت بإلغاء أو مراجعة الاتفاقيات مع المستثمرين الأجانب في بعض الملفات التي شملها التحقيق، كصفقة رصيف الحاويات والمحروقات في ميناء نواكشوط، وهي

> منح شركة مطارات أبوظبي حق تسيير مطار نواكشوط لمدة ربع قرن
>
> العملة الموريتانية فقدت ما يزيد على 40% من قيمتها منذ 2009

الصفقة التي منحت لشركة هندية على صلة بصهر الرئيس السابق ولد عبد العزيز، لمدة 30 عاماً مقابل استثمار يصل إلى 390 مليون دولار فقط. كذلك طالبت اللجنة في تقريرها بإلغاء أو مراجعة معاهدة الاستثمار المثيرة للجدل مع شركة «بولي هوندونغ» الصينية التي تتهم بالتسبب في كوارث بيئة خطيرة. وكانت محكمة الحسابات الموريتانية قد أوضحت في تقرير صادر عنها في ديسمبر/كانون الأول 2019، أن شركة «بولي هوندونغ» لم تحدد الكميات والأنواع من الأسماك التي تُصطاد، وهو الأمر الذي يخالف القانون الموريتاني، كذلك فإنها لم تفِ بالتزامها استثمار 100 مليون دولار، وخلق 2500 وظيفة للبد العاملة في موريتانيا. وتُتهم جهات نافذة في النظام السابق بتقديم تسهيلات للشركة الصينية، مقابل رشى تدفعها الشركة للنافذين.

إفلاس شركات وصفقات خاسرة

ترك ولد عبد العزيز الدولة الموريتانية على حافة الانهيار الاقتصادي، باعتراف رئيس الحكومة السابق إسماعيل ولد الشيخ سيديا، حيث صرح أمام البرلمان الموريتاني في 31 يناير/ كانون الثاني الماضي، بأن الخزينة العامة للدولة في يوم وصول الرئيس الحالي محمد ولد الغزواني إلى الحكم في 31 يوليو/ تموز 2019، كان رصيدها 2,6 مليار أوقية (72,2 مليون دولار)، 18 مليون دولار منها إعانة من البنك الدولي، مضيفاً أن حكومته وجدت الخزينة مطالبة بسداد 200 مليار أوقية، أي ما يزيد على نصف مليار دولار.

وحول تقديره لحجم خسائر الاقتصاد الموريتاني جراء الفساد، قال نائب رئيس لجنة التحقيق البرلمانية، ولد الشيباني، ان لجنة التحقيق لم تتوافر لديها معطيات محددة عن حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد نتيجة الفساد وسوء التسيير الذي شهدته فترة ولد عبد العزيز، ولكن يمكن التأكيد أن اقتصاد البلاد كان يخسر على عدة مستويات، حيث كان يخسر من خلال تضخيم تكاليف إنشاء المشاريع والمرافق، وأيضاً على مستوى تنفيذ المشاريع، حيث يجري تنفيذها بمواصفات رديئة وسيئة، ما يجعلها تتلف بسرعة، وتتكبد الدولة من جديد أموالاً ومصاريف في صيانتها وإصلاحها، بالإضافة إلى خسائر البلاد على مستوى فقدان جزء كبير من الأموال التي كانت تحصل عليها كتمويلات خارجية، حيث تذهب في إطار العمولات وتضخيم تكاليف المستوردات التي يجري شراؤها من الجهات المانحة.

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن فترة حكم الرئيس السابق شهدت إفلاس عدة شركات عمومية، وارتفاع ديون شركات أخرى، ما كلّف الدولة عشرات المليارات التي أنفقتها لتسوية وضعية تلك الشركات.

وتُعدّ الشركة الموريتانية للاستيراد والتصدير «سونمكس» من أهم الشركات التي أفلست خلال العشرية المنصرمة، حيث أعلنت تصفيتها مطلع عام 2018، على الرغم من أن رأس مالها أيام وصول ولد عبد العزيز إلى السلطة ناهز 1,7 مليار أوقية.

ووصلت الشركة الموريتانية للكهرباء هي الأخرى إلى حافة الانهيار بعد أن بلغت ديونها خلال فترة حكم ولد عبد العزيز 5,9 مليارات أوقية، فيما واجهت خسائر تزيد على 2,7 مليار أوقية (75 مليون دولار)، ودفعت الدولة الموريتانية مليارات الأوقية لتسديد ديون الشركة. وتتمثل أكبر الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الموريتاني خلال فترة حكم ولد عبد العزيز في التوقيع على اتفاقيات طويلة المدى مع شركات أجنبية تتولى بموجبها تسيير مطار وميناء نواكشوط.

يتعلق الاتفاق الأول بشركة «مطارات أبوظبي» الإماراتية، التي منحتها الحكومة عام 2018 صفقة تسيير مطار نواكشوط الدولي لمدة ربع قرن، وهو الاتفاق الذي ستخسر بموجبه شركة مطارات موريتانيا عوائد مالية ضخمة، كذلك ستضطر شركة «الموريتانية للطيران»، بموجب الصفقة إلى دفع 120 مليون أوقية سنوياً للشركة الإماراتية.

توقعات بتسويات مع المتهمين بالفساد

توقع مصدر في لجنة التحقيق البرلمانية، التي أعدت تقريراً حول ملفات الفساد في عهد الرئيس الموريتاني السابق، محمد ولد عبد العزيز، حدوث تسويات في القضايا المنظورة حالياً أمام القضاء. وقال المصدر لـ«العربي الجديد» إنه «من المتوقع أن تؤول الأمور في النهاية إلى نوع من التسويات يتم بموجبها إرجاع بعض الأموال ممن تثبت عليه حيازتها بطريقة غير قانونية، مضيفاً أنه «قد لا يتم تطبيق الجوانب الأخرى الجزائية إلا في حدود ضيقة وفي الحالات التي لم يتم التوصل فيها إلى تسوية بخصوص ملف معين». وأشار إلى ضرورة الابتعاد عن الانتقائية في محاسبة المتهمين بالفساد، موضحاً أنه رغم إقالة الحكومة وتعيين آخرى بسبب ورود أسماء بعض الوزراء السابقين في ملفات التحقيق، إلا أن بعض المسؤولين لا يزالون في مواقع حساسة ولم يتم إبعادهم حتى الآن عن وظائفهم مع أنهم مشمولون في ملفات الفساد ومعنيون بشكل مباشر عن بعضها. وتابع أنه إذا آلت الأمور إلى تسوية يتم بموجبها إرجاع بعض الأموال المنهوبة، فإن ذلك رغم أهميته لن يشكل رادعا مهما في المستقبل يحول بين المسؤول وهذا النوع من أساليب الفساد، كما أن التسويات ستكرس أسلوب التفاهم والتعامل مع المفسدين.

الرئيس السابق تعرض للاحتجاز على خلفية تحقيقات في الفساد (الأناضول)